



كلمة الوفد التونسي

خلال الدورة (32) للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

- 3 "النقاش العام" -

(فيينا، 22 ماي 2023)

السيدة رئيسة الدورة (32) للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية،

اسمحوا لي، بداية، أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسة لهذه الدورة، مُتمنيا لكم التوفيق والنجاح. كما أعرب بهذه المناسبة عن تقدير وفد بلادي للدور الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وعلى رأسه السيدة غادة والي في مجال دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية.

تتضم تونس إلى ما ورد في كل من كلمتي المجموعة الإفريقية ومجموعة ال77 والصين خاصة فيما يتعلق بالتأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي للتوقي ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب في إطار مقارنة شاملة.

السيدة الرئيسة،

يرحب وفد بلادي بالجهود الرامية لتنفيذ إعلان كيوتو لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبالتحضيرات للمؤتمر الخامس عشر. وإيماننا منها بأهمية هذا الملتقى الأممي في تعزيز التعاون الدولي ضد التهديد العالمي الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن تونس قد تقدمت بمقترحات على غرار العديد من الدول لتحديد المواضيع التي سيتم تناولها خلال هذه المناسبة وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا لكم، السيدة الرئيسة، لجهودكم من أجل إيجاد أرضية توافقية، استجابت بشكل إجمالي لشواغل الدول في هذا المجال. كما لا يفوتني أن أثنى على الدور الذي قام به الرئيس السابق، السفير والممثل الدائم لليابان لدعم هذا المسار.

السيدة الرئيسة،

إن الأزمات والتحوّلات متعددة الأبعاد والعميقة التي نشهدها اليوم أفرزت تحديات إضافية خاصة في مجالات منع الجريمة بأنواعها التي تطورت وتنامت بشكل خطير لتتطلب من جميع الدول والمنظمات الأممية والإقليمية والدولية اعتماد نظرة مشتركة ومقاربة شاملة للعمل متعدد الأطراف تمكّن من رفع التحديات والتوقّي من تداعياتها السلبية على أمن واستقرار مجتمعاتنا.

وفي هذا السياق يرحب وفد بلادي بإعتماد دورتنا للمناقشة المواضيعية "تعزيز سير عمل نظام العدالة الجنائية لضمان الوصول إلى العدالة وتحقيق مجتمع يتمتع بالسلامة والأمن".

كما لا يفوتني التذكير بأن تونس صادقت على جُلّ المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تستجيب لمقاصد الهدف الـ16- للتنمية والمتعلق بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، تحرص على مواصلة سن وتنفيذ قوانينها الموائمة لها في ضل احترام كامل لمبادئ حقوق الإنسان بما في ذلك القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال ومنع الاتجار بالأشخاص.

السيدة الرئيسة،

إن الأهداف الخاصة بأجندة التنمية المستدامة 2030 متكاملة وتمثل إطارا مناسباً لتحقيق بناء أفضل للبشرية لا يترك أحدا يتخلف عن ركب النمو لذلك فإن تحقيق الازدهار الاقتصادي لكافة الدول خاصة النامية منها على إثر تواصل تداعيات جائحة كورونا وتفاقم الأزمات هي الضمان الأساسي والأسرع لترسيخ جميع الحريات والعدالة والحكومة الرشيدة في هاته البلدان ويستوجب أكثر من أي وقت مضى تعزيز التضامن والتعاون بين كافة الدول.

وفي هذا الإطار فإن استرجاع الأموال المنهوبة والتي تمثل أولوية الأولويات في العديد من الدول النامية ومن بينها بلادي تونس سيمكن من الاسهام في تحقيق هذا الازدهار الاقتصادي والذي يتطلب المزيد من التطبيق الفعلي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

السيدة الرئيسة،

لا يفوتني في ختام كلمتي أن أجدد حرص تونس على مواصلة تعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ودعوته إلى تكثيف العمل مع كافة الدول خاصة النامية والراغبة في ذلك، لمعاضدتها في مجال منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية وتمكينها من بناء القدرات والمساعدة التقنية اللازمة لها وفق أولوياتها.